



## الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

أ. د. يحيى غني النجار  
أستاذ التنمية والتخطيط الاقتصادي  
كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد  
جامعة بغداد

### Abstract الخلاصة

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، تعددت أساليب الفساد بتنوع بينته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية، وإذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاساً لهذه لبيانات عندئذ يمكن أن نستعير بعض الأسطر التي كتبها كليتارد في كتابه (السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الأساسية للفساد، عبر كليتارد عن الفساد بالصيغة التالية:  
الفساد(ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) - المسانلة (م)  
وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذةً بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (مسانلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاء واحد إلا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع. وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة. فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها. فالمبالغ المهذرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث إن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات. إلا إن مبالغ التهريب الضريبي (مثلاً) بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث، بل يمكن القول إن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي. إذ إن هروب مبلغ 184 مليون دينار (مثلاً) من الإنفاق القومي يؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي 802.293 مليون دولار. وان جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للاستثمارات المولدة، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلك وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد .

## **Abstract**

**There are many economic issues that concern society at the local and international levels and which constitute a serious challenge to the societies and governments, perhaps including the issue of corruption in all its forms and manifestations and effects, which now attract the attention of human society everywhere.**

**The term "corruption" was not known in the literature or the media before the final quarter of last century, but spread widely and its negative made it impose itself strongly in global forums, and that started the last decade of the last century until the issue of corruption became the focus of attention of researchers who studied forms of corruption.**

**Many of the studies discussed the issue of corruption has focused on non-economic reasons for corruption, and suggested means of reducing corruption through a package of laws and anti-corruption legislation and the application systems of good governance, either for reasons of economic corruption have been the lowest share of research and analysis. Despite the importance of non-economic causes of corruption, but the economic causes of great importance established by the facts in the form of slower economic growth and the erosion of available resources and deepening poverty situation, which requires due attention to this aspect. Thus, this research focus on the economic effects of corruption through disclosure of the nature of corruption and clarify concepts and factors of the spread and the impact on economics variables.**

## المقدمة

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعداً دولياً، وأصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية، كقضيته التنافس وسياسة الاستثمار وأضيفت إليهما مؤخراً الفساد. ورغم إن الفساد ليس قضية جديدة، إلا إن بروزها كقضية عالمية جاء مؤخراً. فمع نهاية الحرب الباردة، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما، وبرز الفساد مهدداً بإبطاء هذا الاتجاه أو تقويضه، حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين، مما يشكل حافزاً للتعلق بأهداب السلطة، ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق أشد غوراً في القلاقل السياسية والاقتصادية. كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والإصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة.

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال.

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص. فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد اعتماداً على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، وعلى استعداد الأفراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع أو تجنب التكاليف. والرشوة ما هي إلا صورة من صور الفساد. فما هو الفساد إذاً؟

## فرضية البحث

يعمل العالم ضمن إطار بيانات مختلفة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية وإن هذه البيانات تحمل بين طياتها عوامل الفساد بأشكاله المختلفة ودرجاته المختلفة أيضاً إلا إن درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تاريخية لمرحلة أخرى لنفس البلد.

## هدف البحث

الفساد داء مزمن يظهر لأسباب وراثية أو عن طريق العدوى وبهذا فإنه سيبقى مستشرياً في جسم المجتمع وما علينا إلا إن نشخص إشكاله ليتسنى لنا تشخيص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل إيجاد العلاج اللازم لا لشفاء المرض وإنما للتخفيف من حدة آثاره المختلفة ولاسيما الاقتصادية منها.

## مشكلة البحث

يعمل العالم على تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع ومضطرد إلا إن هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الأهداف ألا وهو الفساد والذي أصبح هاجس العالم بأسره يؤرقه ليلاً ويعكر صفو يومه نهاراً. إن هذه الحالة أو الظاهرة هي مشكلة البحث والذي لا يشكل وجوده إلا حبة خردل أو اصغر منها في جهود العالم لمواجهة هذه المشكلة.

## مفهوم الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عامة، أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة، ولا يوجد تعريف تحليلي واحداً له<sup>(1)</sup>، وإنما توجد تعريفات متعددة، مما يتطلب النظر إلى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفاً تاماً على أية حال، ولكنه سيكون تعريفاً يخدم الغرض الذي نحن بصدد. فالتعريف- حسبما يراه ماكس ويبر Max Weber - ينبغي أن يتشكل بصورة تدريجية من الأجزاء المختلفة التي تؤخذ من الواقع التاريخي كي تكون في مجموعها تعريفاً، وهكذا فالمفهوم النهائي الحاسم لا يمكن الوصول إليه مع بداية البحث والاستقصاء، ولكن ينبغي أن يتبلور في النهاية<sup>(2)</sup>، وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثون الأكاديميون على تعريف الفساد إلا إنهم يتفقون على آثاره ونتائجه.

## مفاهيم الفساد في القرآن الكريم

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسين آية، كما وردت أمثال ذلك العدد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة، كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكنتاز، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب أثراً سينة على المجتمع وسلوكه وموارده، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله (فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) (النمل/14). كما تعرض القرآن الكريم إلى مسألة النزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين. ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد، وإنما وضع حلولاً لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى .

وهكذا نجد إن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :  
الأول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد .

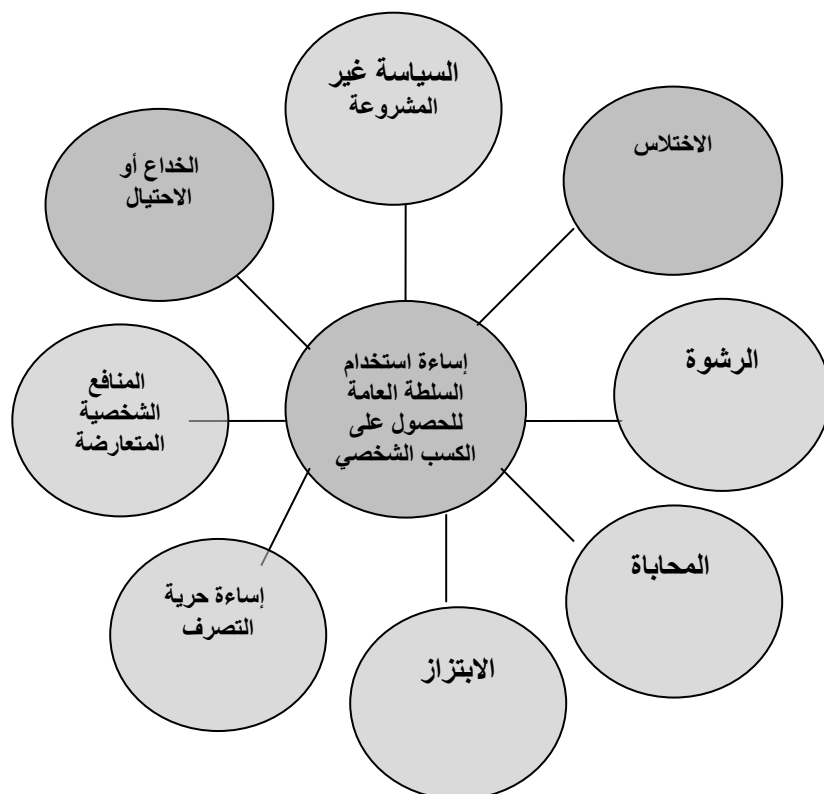
الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى.

وعلى أية حال، يمكن أن ننتبى تعريفاً أو نميل إلى تعريف معين، ولكن نفضل أن نعتمد تعريفاً يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا إلى السواد نخلة، كما يقول المثل العربي. ومن خلال البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يمكن تعريف الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة.

## أشكال الفساد

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة ، لعل أهمها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر، وقد نحتاج إلى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لاستعراض اثر بعض أشكال الفساد على التنمية الاقتصادية  
وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، لخصت فيه أهم أشكال الفساد في المخطط التالي (3) :

## أشكال الفساد



المصدر : Old Dynamics of Corruption , The Role of the United Nations : Helping Member States , Build Integrity to curb Corruption, CICIP-3,Vienna , Oct ,2002 ,pp.3 .

## آثار الفساد على النمو الاقتصادي

يقر اقتصاديو التنمية بأن السياسات والمؤسسات الحكومية تؤثر على النمو، وحجتهم في ذلك إن مستويات مرتفعة من الإجراءات لحماية المنتجات المحلية غالباً ما تقتزن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون. كما إن المؤسسات العامة غير الفاعلة والسياسات الإنمائية الإقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الإنتاجية الداخلية، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وإضعاف انضباط السوق. أن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلاً إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع إلى ممارسة الأنشطة غير المشروعة<sup>(4)</sup>. فبدلاً من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة، يمكن اعتبار الإخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيين والأفراد والشركات بمصالحهم الذاتية. والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوى المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدرراً لعدم الفعالية ذاتها. وتشير الدراسات الإحصائية التي تستخدم بيانات أعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة، إلى أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجاباً على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وتبين دراسات أخرى إن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه، فالإقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع

فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح، إذ أن فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي أضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الربح. ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساو على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخل وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء. ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمناً بأن الفساد لم يصل إلى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وإن تأثيره لا يزال ضعيفاً. بيد أن النمو قد يكون سبباً للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها، إذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على إجازات استيراد المواد الأولية أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية الوالدعم المالي بشروط ميسرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعاً لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة، فأن احتاج صاحب المشروع الخاص الى تمويل أو الحصول على إجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلا أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة وإلا بقي مشروعه متعثراً لا يقوى على العمل بصورة صحيحة. ورغم إن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو. وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى إن بيوت الأعمال الأصغر حجماً تجد الفساد المنهجي مكلفاً بوجه خاص وان الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي، وان من الأقل احتمالاً نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها<sup>(5)</sup>.

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة أعدتها شانغ جين وي **Shang-Jin Wei** \* في بحث له بعنوان "الفساد في التنمية الاقتصادية"، استخدم فيها أمثلة من البلدان الآسيوية لتوضيح تلك الآثار أستعرضها بما يلي :

1. الآثار على الاستثمار المحلي: هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1980-1985 على ثابت ومؤشر الفساد، فإن النقطة المقدرة للميل هي 0.012. ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية **Business International Index (BI)** ، ودرجة الفساد للفلبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة . فإذا استطاعت الفلبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الفلبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية، أي:  $((0.012) (1-6.5)) = 0.066$  . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

2. الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً مصدراً إلى (41) بلداً مضيفاً قام بها وي Shang-Jin Wei في التسعينات، وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية. فإذا أرادت الهند مثلاً تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فإن اثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22 % . إن الكثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية، فالصين مثلاً وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين . أن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.
3. الآثار على النمو الاقتصادي: إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضاً للنمو الاقتصادي. ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلاً بنغلاديش، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 1.8 % عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للمدة 1960-1985 بـ 4% سنوياً)، أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من 50% .
4. الآثار على حجم وتكوين الإنفاق الحكومي: أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي ودافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا إلى النتائج التالية:
- أ. يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوى
- ب. يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة .
- ت. يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لان هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح.
- ث. يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلاد.
- ج. قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .
- وقد أيد ماورو ذلك إذ وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيداً عن الصحة والتعليم اللتان يفترض إنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى. كما وجد تانزي- دافودي إن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .
5. التحيز الحضري والفقير: إن الرغبة في الحصول على رشاوى يشوه التصرف بطرق مختلفة، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية، وإن كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة. فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالباً ما تنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها وتكون عقودها غالباً على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية. والمعروف أن سكان الريف عادةً أقل دخلاً من نظرائهم سكان المدن، وإن الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيداً عن الريف قد يزيد من سوء توزيع الدخل. كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز-أكرمان 1977.

### تقديرات الفساد لبلدان مختارة

الدول المختارة	مؤشر التجارة الدولي	مؤشر الشفافية الدولية	مؤشر تقرير القدرة
----------------	---------------------	-----------------------	-------------------

التنافسية العالمي GCR97	TI97	BI	
دول آسيوية			
1.77	2.34	1	سنغافورة
2.17	3.72	3	هونغ كونغ
2.96	4.43	2.25	اليابان
4.6	5.98	4.25	تاوان
5.67	5.99	5	ماليزيا
6.2	6.71	5.25	كوريا الشمالية
7.93	7.94	9.5	تايلاند
7.94	7.95	6.5	الفلبين
5.86	8.12	n.a.	الصين
7.3	8.25	5.75	الهند
7.94	8.28	9.5	اندونيسيا
n.a.	8.47	7	باكستان
n.a.	9.2	7	بنغلادش
دول غير آسيوية			
2.37	1.9	1	كندا
1.93	2.72	1.75	المملكة المتحدة
2.61	2.77	1.5	ألمانيا
2.41	3.39	1	الولايات المتحدة
3.51	4.34	1	فرنسا
6.24	8.34	7.75	المكسيك
n.a.	8.7	6.5	كينيا
7.41	8.77	6.5	كولومبيا
7.61	8.73	n.a.	روسيا
n.a.	9.24	8	نيجيريا

المصدر : [/pdf/wei.pdf www.worldbank.org/wbi/governance](http://pdf/wei.pdf www.worldbank.org/wbi/governance)

ملاحظات: الأصل في الأرقام القياسية هي إن الأعداد الصغيرة تنطوي على مزيد من الفساد . ولكن تم ترتيب جميع الأرقام القياسية في الجدول بحيث أن الأعداد الكبيرة تنطوي على مزيد من الفساد . حيث أن قيم الأرقام القياسية (BI) و (TI) في الجدول أعلاه = 11 مطروحاً منه الرقم الأصلي، وقيم الرقم القياسي إلى (GCR) في الجدول = 8 مطروحاً منه الرقم الأصلي، وقد أعيد ترتيبها الأصلي المكوّن من 1-7 مراتب إلى ترتيب مكون من 1-10 مراتب . n.a. تعني غير متوفرة.



## خلاصة المؤشرات (B1) و (T!) و (GCR) في الملحق

- حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام، لذا فهم يتعرضون للأضرار التالية جراء الفساد:
- أ- سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية.
  - ب- الاستثمار في البيئة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.
  - ت- قد يواجه الفقراء ضرائب أعلى أو أقل من الخدمات.
  - ث- الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية، وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم، إضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء.

### الملحق

#### مؤشرات قياس الفساد

- (BI): مؤشر يمثل الرقم القياسي للأعمال التجارية الدولية المبنى على أساس الرقم القياسي لعمليات المسح التي جرت لخبراء استشاريين في الأعمال التجارية الدولية (عادة خبير استشاري واحد لكل بلد) خلال 1980-83، وعلى هذا الأساس تم ترتيب البلدان من 1-10 استناداً إلى الدرجة التي تنطوي على الفساد والمعاملات التجارية أو المعاملات مشكوكة السداد .
- (GCR): مؤشر يمثل الرقم القياسي لتقرير القدرة التنافسية العالمية، مبني على أساس مسح عام 1996 رعاه المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وكذلك على أساس مسح انتلاف كبير من الشركات في أوروبا، وقد صمم هذا المسح معهد هارفارد للتنمية الدولية (HIID)، وطلب من خلاله رد الشركات إزاء جوانب مختلفة من المنافسة في البلدان المضيفة للاستثمار فيها. أجابت 2381 شركة في 58 بلداً على سؤال حول الفساد، وطلب من المجيب على السؤال وضع تقدير للفساد يتحدد حجمه بين مستوى 1 إلى 7 وفقاً لمدى مخالفة القواعد، والمدفوعات الإضافية المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير والأعمال التجارية، وتراخيص الأعمال والرقابة على الصرف والضرائب المقررة، وحماية الشرطة أو طلبات الحصول على القروض، ومؤشر الفساد لبلد معين وفقاً لذلك هو متوسط جميع المستجيبين للتقديرات لذلك البلد.
- (TI): مؤشر يمثل الرقم القياسي للشفافية الدولية الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية العالمية منذ عام 1995، وبحسب المؤشر على أساس المتوسط المرجح لزهة عشره مسوح مختلفة من التغطية، ويتم ترتيب البلدان من 1 وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد إلى 10 للبلدان الخالية من الفساد أو ذات الحجم الضئيل من الفساد فيها .

#### المصدر

Vito Tanzi , Hamid R Davoodi Corruption , Public Investment , and Growth  
IMF Working Paper No.97/139 .

## أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

تم التطرق في الصفحات السابقة إلى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملية التنمية. وهنا اقتضت الضرورة إلى التطرق إلى أبعاد الفساد المختلفة، ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبييض الأموال .... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاول قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية. ففي تقرير لمجلة "الأهرام الاقتصادي" ذكر أن التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين 22-80 ملياراً من الجنيهات سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن هناك تصريحات رسمية ذهبت إلى أن 75 % من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكاً عاماً بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة<sup>(6)</sup>. أما في لبنان، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقاً لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي إلى 70 % من إجمالي المكلفين، وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي 10 % من الناتج القومي، وفي الاتحاد الأوروبي 16%<sup>(7)</sup>. وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية أن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ ، تلك المادة التي تترعب على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك، مما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير، وقدرت الدراسة انه ما بين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي 100 مليار دينار جزائري أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جداً قياساً بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة<sup>(8)</sup>، يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم. ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد. كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول. وسنركز في الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهرب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استئراء هذا البعد من أبعاد الفساد، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصةً اقتصاد البلدان النامية، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل احد الأسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

## أولاً: التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي Tax Evasion بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها<sup>(9)</sup>، وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول، وتشكل احد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتتطلب اغلب النظم الضريبية قدراً من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها، وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد، إذ إن عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو إلقاء عبئها على الغير، وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام أساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشاً وتحايلاً على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث<sup>(10)</sup> :

- أ. مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية.
- ب. مرحلة التسييد: وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .
- ت. مرحلة المساومة: وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)، معتمداً على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما أنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد إرباحه الصافية .

## علاقة التهرب الضريبي بالفساد

ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة، وإنما هناك بالمقابل باحثين عن الربح من موظفي الحكومة، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية، يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد. أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية. وهناك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون والتي لا تتلائم مع متطلبات الحياة الاعتيادية، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة، مما يشعرهم بالغبين، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

## ثانياً: التهرب الجمركي

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة أخرى من نتائج الفساد وهي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاماً على كل النشاطات الخاضعة للضريبة، بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيراداً وتصديراً. ولعل من المناسب التطرق إلى علاقة التهرب الجمركي بالفساد، الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي، وآثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .

### - الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

1. انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤدياً إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها وكذلك النفقات مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .
2. رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.
3. اضطراب الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .
4. عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين، ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب.
5. الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة وأداء الواجب والذي يقدم أجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .
6. التأثير على المنافسة بين المشروعات، فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .
7. يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو ما يسمى بالاقتصاد الخفي **underground economy**، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة.

### - أثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهريب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضية (\*\*).

لنفترض أن التهرب من دفع الضريبة (من قبل الأفراد والشركات) تم تقديره في العراق بحدود 184 مليون دولار أمريكي في عام 2006، مما يعني إن التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية، وعلى افتراض توازن الموازنة أي إن ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الإنفاق على السلع والخدمات العامة، وبالتالي فسيكون الإنفاق أقل مما كان ينبغي إنفاقه بمقدار 184 مليون دولار، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل، وكما يلي :

### أولاً : اثر المضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها 184 مليون دولار وعند استثمارها ستؤدي إلى خلق دخول متراكمة في كل دورة إنفاق لتصل في النهاية إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات . ويمكن تقدير الزيادة في الدخل القومي بالعودة إلى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :

$$K = 1 / 1 - c$$

حيث إن K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك ، فإذا علمنا بان الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (0.77) ، سنحصل على النتائج التالية :

$$K = 1 / 1 - c = 1 / 1 - 0.77 = 4.3478$$

بمعنى إن استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره 4.35 دولار تقريباً ، أي يزداد الدخل لأكثر من أربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الأولي . وعلى هذا يمكن القول بان استثمار الوفرة النقدية البالغة 184 مليون دولار ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها 800 مليون دولار .

$$\Delta Y = 184000000 \times 4.3478 = 800000000$$

ولتوضيح الآلية التي تتكون فيها هذه الزيادة في الدخل نستعين بالجدول التالي :

الدخل	المبلغ (بملايين الدولارات)	الإنفاق
دخل المرحلة الأولى	184000000.00	الاستثمار الأولي
دخل المرحلة الثانية	141680000.00	استهلاك المرحلة الأولى
دخل المرحلة الثالثة	109093600.00	استهلاك المرحلة الثانية
دخل المرحلة الرابعة	84002072.00	استهلاك المرحلة الثالثة
دخل المرحلة الخامسة	64681595.44	استهلاك المرحلة الرابعة
دخل المرحلة السادسة	49804828.49	استهلاك المرحلة الخامسة
دخل المرحلة السابعة	38349717.94	استهلاك المرحلة السادسة
دخل المرحلة الثامنة	29529282.81	استهلاك المرحلة السابعة
دخل المرحلة التاسعة	22737547.76	استهلاك المرحلة الثامنة
دخل المرحلة العاشرة	17507911.78	استهلاك المرحلة التاسعة
دخل المرحلة الحادية عشر	13481092.07	استهلاك المرحلة العاشرة
دخل المرحلة الثانية عشر	10380440.89	استهلاك المرحلة الحادية عشر
دخل المرحلة الثالثة عشر	7992939.49	استهلاك المرحلة الثانية عشر
دخل المرحلة الرابعة عشر	6154563.41	استهلاك المرحلة الثالثة عشر
دخل المرحلة الخامسة عشر	4739013.82	استهلاك المرحلة الرابعة عشر
دخل المرحلة السادسة عشر	3649040.64	استهلاك المرحلة الخامسة عشر
دخل المرحلة السابعة عشر	2809761.30	استهلاك المرحلة السادسة عشر
دخل المرحلة الثامنة عشر	2163516.20	استهلاك المرحلة السابعة عشر
دخل المرحلة التاسعة عشر	1665907.47	استهلاك المرحلة الثامنة عشر
دخل المرحلة العشرون	1282748.75	استهلاك المرحلة التاسعة عشر
دخل المرحلة الحادية والعشرون	987716.54	استهلاك المرحلة العشرون
دخل المرحلة الثانية والعشرون	760541.74	استهلاك المرحلة الحادية والعشرون
دخل المرحلة الثالثة والعشرون	585617.14	استهلاك المرحلة الثانية والعشرون
دخل المرحلة الرابعة والعشرون	450925.20	استهلاك المرحلة الثالثة والعشرون

دخل المرحلة الخامسة والعشرون	347212.40	استهلاك المرحلة الرابعة والعشرون
دخل المرحلة السادسة والعشرون	267353.55	استهلاك المرحلة الخامسة والعشرون
دخل المرحلة السابعة والعشرون	205862.23	استهلاك المرحلة السادسة والعشرون
دخل المرحلة الثامنة والعشرون	158513.92	استهلاك المرحلة السابعة والعشرون
دخل المرحلة التاسعة والعشرون	122055.72	استهلاك المرحلة الثامنة والعشرون
دخل المرحلة الثلاثون	93982.90	استهلاك المرحلة التاسعة والعشرون
دخل المرحلة الحادية والثلاثون	72366.83	استهلاك المرحلة الثلاثون
دخل المرحلة الثانية والثلاثون	55722.46	استهلاك المرحلة الحادية والثلاثون
دخل المرحلة الثالثة والثلاثون	42906.30	استهلاك المرحلة الثانية والثلاثون
دخل المرحلة الرابعة والثلاثون	33037.85	استهلاك المرحلة الثالثة والثلاثون
دخل المرحلة الخامسة والثلاثون	25439.14	استهلاك المرحلة الرابعة والثلاثون
دخل المرحلة السادسة والثلاثون	19588.14	استهلاك المرحلة الخامسة والثلاثون
دخل المرحلة السابعة والثلاثون	15082.87	استهلاك المرحلة السادسة والثلاثون
دخل المرحلة الثامنة والثلاثون	11613.81	استهلاك المرحلة السابعة والثلاثون
دخل المرحلة التاسعة والثلاثون	8942.63	استهلاك المرحلة الثامنة والثلاثون
دخل المرحلة الأربعون	6885.83	استهلاك المرحلة التاسعة والثلاثون
دخل المرحلة الحادية والأربعون	5302.09	استهلاك المرحلة الأربعون
دخل المرحلة الثانية والأربعون	4082.61	استهلاك المرحلة الحادية والأربعون
دخل المرحلة الثالثة والأربعون	3143.61	استهلاك المرحلة الثانية والأربعون
دخل المرحلة الرابعة والأربعون	2420.58	استهلاك المرحلة الثالثة والأربعون
دخل المرحلة الخامسة والأربعون	1863.84	استهلاك المرحلة الرابعة والأربعون
دخل المرحلة السادسة والأربعون	1435.16	استهلاك المرحلة الخامسة والأربعون
دخل المرحلة السابعة والأربعون	1105.07	استهلاك المرحلة السادسة والأربعون
دخل المرحلة الثامنة والأربعون	850.91	استهلاك المرحلة السابعة والأربعون
دخل المرحلة التاسعة والأربعون	655.20	استهلاك المرحلة الثامنة والأربعون
دخل المرحلة الخمسون	504.50	استهلاك المرحلة التاسعة والأربعون
دخل المرحلة الحادية والخمسون	388.47	استهلاك المرحلة الخمسون
دخل المرحلة الثانية والخمسون	299.12	استهلاك المرحلة الحادية والخمسون
دخل المرحلة الثالثة والخمسون	230.32	استهلاك المرحلة الثانية والخمسون
دخل المرحلة الرابعة والخمسون	177.35	استهلاك المرحلة الثالثة والخمسون
دخل المرحلة الخامسة والخمسون	136.56	استهلاك المرحلة الرابعة والخمسون
دخل المرحلة السادسة والخمسون	105.15	استهلاك المرحلة الخامسة والخمسون
دخل المرحلة السابعة والخمسون	80.97	استهلاك المرحلة السادسة والخمسون
دخل المرحلة الثامنة والخمسون	62.34	استهلاك المرحلة السابعة والخمسون
دخل المرحلة التاسعة والخمسون	48.00	استهلاك المرحلة الثامنة والخمسون
دخل المرحلة الستون	36.96	استهلاك المرحلة التاسعة والخمسون
دخل المرحلة الحادية والستون	28.46	استهلاك المرحلة الستون
دخل المرحلة الثانية والستون	21.92	استهلاك المرحلة الحادية والستون
دخل المرحلة الثالثة والستون	16.87	استهلاك المرحلة الثانية والستون
دخل المرحلة الرابعة والستون	12.99	استهلاك المرحلة الثالثة والستون
دخل المرحلة الخامسة والستون	10.01	استهلاك المرحلة الرابعة والستون
دخل المرحلة السادسة والستون	7.70	استهلاك المرحلة الخامسة والستون
دخل المرحلة السابعة والستون	5.93	استهلاك المرحلة السادسة والستون
دخل المرحلة الثامنة والستون	4.57	استهلاك المرحلة السابعة والستون
دخل المرحلة التاسعة والستون	3.52	استهلاك المرحلة الثامنة والستون
دخل المرحلة السبعون	2.71	استهلاك المرحلة التاسعة والستون

استهلاك المرحلة السبعون	2.09	دخل المرحلة الحادية والسبعون
استهلاك المرحلة الحادية والسبعون	1.61	دخل المرحلة الثانية والسبعون
استهلاك المرحلة الثانية والسبعون	1.24	دخل المرحلة الثالثة والسبعون
استهلاك المرحلة الثالثة والسبعون	0.95	دخل المرحلة الرابعة والسبعون
استهلاك المرحلة الرابعة والسبعون	0.73	دخل المرحلة الخامسة والسبعون
استهلاك المرحلة الخامسة والسبعون	0.56	دخل المرحلة السادسة والسبعون
استهلاك المرحلة السادسة والسبعون	0.43	دخل المرحلة السابعة والسبعون
استهلاك المرحلة السابعة والسبعون	0.33	دخل المرحلة الثامنة والسبعون
استهلاك المرحلة الثامنة والسبعون	0.26	دخل المرحلة التاسعة والسبعون
المجموع	79999999.14	

### دليل الجدول

تم استخراج قيمة كل عنصر من عناصر المبلغ كما يلي :  
قيمة العنصر في الزمن  $t$  = قيمة العنصر في الزمن  $(t-1)$  مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك .

يلاحظ من هذا الجدول إن الإنفاق بدأ من مبلغ 184 مليون دولار والذي تحول بالكامل إلى دخل للمرحلة الأولى . وهذا الدخل تم إنفاق جزء منه على الاستهلاك في المرحلة الأولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قدر بـ (0.77) (\*\*\*)، أي تم إنفاق 77% من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل 23%. وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الأولى أصبح دخلاً للمرحلة الثانية، والدخل الجديد هذا أعيد إنفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه 77% للاستهلاك في المرحلة الثانية، والإنفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية أصبح دخلاً للمرحلة الثالثة، وهكذا نجد إن مجموع الدخول التي ولدها الإنفاق الاستهلاكي بعد ثمان وسبعين مرحلة للاستهلاك وصل إلى (79999999.14) دولاراً، وهو قريب جداً من 800 مليون دولار المبلغ الذي تم استخراجه رياضياً .

### ثانياً: اثر التداخل بين المضاعف والمعجل

إن تأثير الاستثمار على الدخل ومضاعفته لعدة مرات ليس نهاية القصة، وإنما هناك تأثير آخر مع كل إنفاق استهلاكي يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي أكبر مما توصلنا إليه، فالأرقام التي وردت في الجدول السابق تشير إلى إن الزيادة في الدخل القومي إنما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط ، فنظرية المضاعف لم تلتفت إلى اثر تغير الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع أن الزيادة في الاستهلاك من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات، حيث إن التغييرات في الاستهلاك هي أساس الوصول إلى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية، والنمو المتحقق في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية يدفع لخلق الحاجة إلى المنتجات الوسيطة والمعدات- وعن طريق معاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الإنتاجي- وبهذا يعتبر الطلب على السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجات الوسيطة أمر لا بد منه، وهو طلب مكتسب، إذ أنه متصل بالطلب الاستهلاكي النهائي ومستمد منه عن طريق معاملات الإنتاج التكنولوجية، وبهذا يزداد الاستثمار في السلع الرأسمالية، وهذا ما يطلق عليه بالاستثمارات المرغبة أو المولدة **Induced Investment** (\*\*\*) . أن العلاقة بين الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمارات المولدة يطلق عليها بالمعجل **Accelerator** (\*\*\*\*) . وعند اخذ هذا الأثر بنظر الاعتبار سنلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تزيد عن (800) مليون دولار وذلك بتأثير زيادة حجم الاستثمارات المولدة .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية<sup>(11)</sup>:

$$R = I / O$$

$$R = \Delta I / \Delta O$$

$$\Delta I = \Delta O \times R$$

حيث أن :

**R**: تمثل نسبة رأس المال للإنتاج. **Capital / Output Ratio.**

**I**: تمثل الاستثمارات.

**O**: تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية.

ويمكن كتابتها بصيغة أخرى :

$$M_t = RO_t$$

$$I_t = M_t - M_{t-1}$$

$$= RO_t - RO_{t-1}$$

$$= R (O_t - O_{t-1})$$

حيث أن :

**M**: تمثل رأس المال اللازم للاستثمار (المكانن والآلات) .

**t**: تمثل عامل الزمن

**O**: تمثل الإنتاج الاستهلاكي النهائي.

ويمكن لنا الآن بيان الزيادة في الدخل القومي نتيجة توفير مبلغ (184) مليون دولار فيما لو لم

يحصل التهرب الضريبي ، وذلك من خلال آثار المضاعف والمعدل وكما موضح في الجدول التالي :

الآثار المترتبة على الوفرة النقدية من خلال تداخل المضاعف والمعدل

(دولار)

الدخل القومي Y	الاستهلاك C	الاستثمارات المولدة I	الاستثمارات الأصلية I*	الفترة الزمنية t
184.000.000	0	0	184.000.000	0
387.280.000	141.680.000	61.600.000	184.000.000	1
550.260.209	298.205.600	68.054.609	184.000.000	2
662.263.300	423.700.361	54.562.939	184.000.000	3
731.439.428	509.942.741	37.496.687	184.000.000	4
770.367.324	563.208.360	23.156.965	184.000.000	5
790.215.222	593.182.840	13.032.383	184.000.000	6
799.110.452	608.465.721	6.644.731	184.000.000	7
802.293.017	615.315.048	2.977.968	184.000.000	8
802.831.090	617.765.623	1.065.467	184.000.000	9
802.360.077	618.179.939	180.138	184.000.000	10
801.659.572	617.817.259	157.687-	184.000.000	11

دليل الجدول

- إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات الأصلية تمثل الوفرة النقدية التي تم تقديرها عن مبالغ التهرب الضريبي فيما لو لم يحصل التهرب .



- إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات المولدة تمثل حصيلة: (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن t)  
 - (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن t-1) × معامل رأس المال 1:2.3 .  
 - إن قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن t-1) × الميل الحدي للاستهلاك 0.77 .  
 - تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور فؤاد الدهوي خلال الفترة 1972-1953 والبالغ ( 0.433 أي 2.3 : 1 )<sup>(12)</sup> .  
 نلاحظ من الجدول أن الاستثمار الأصلي في الفترة (0) ولد دخلاً مقداره 184 مليون دولار، وهذا الدخل أعيد استثماره في الفترة (1) فأصبح الدخل المتولد أعلى، وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في الفترة (7) إلى 799.11 مليون دولار وهو قريب جداً من مبلغ الزيادة في الدخل الذي تم احتسابه وهو (800) مليون دولار، أما في الفترة (8) سنلاحظ أن الزيادة في الدخل تفوقت بشكل واضح على الزيادة المحتسبة بموجب نظرية المضاعف لتصبح (802.293) مليون دولار، وبفارق (2.293) مليون دولار.

$$802293017 - 800000000 = 2293017 \text{ دولار}$$

وتعود هذه الزيادة إلى فعل آثار الزيادة في الاستهلاك على خلق استثمارات جديدة (الاستثمارات المولدة).

إذن يمكننا القول بان هنالك أسلوبين لزيادة الدخل القومي، الأول يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك، والثاني يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استثماري يحكمه معامل رأس المال، وبين هذا وذاك يمكن تقرير معدل الإسراع بالتنمية الاقتصادية استناداً إلى اعتماد النسبة الأكبر من احد الأسلوبين على أن تكون النسبة الأصغر من الأسلوب الثاني عنصراً مكملاً كافياً في العملية، وهذا الذي يعتبر " كافياً " يقرره أصلاً الحد الأدنى من المطالب لضمان قيام المضاعف والمعدل بدورها كاملاً في البرنامج التنموي المرسوم، ولعل اعتماد أسلوب ثالث وهو المزج الأمثل بين الأسلوبين، سيؤدي إلى النمو المتوازن في الاستثمار. ووفقاً لهذا الأسلوب ستضاف الإنتاجية المضافة وبشكل مستمر إلى الاستهلاك ، ويستخدم مستوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي.

استخدام الوفرة النقدية في الخطة الاقتصادية :

ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية للوفرة النقدية المتحققة من خلال أسلوب نظام النمو المتوازن في الاستثمار باستخدام الصيغة الرياضية التالية ، ثم نحول تلك الصيغة إلى هيكل خطط اقتصادية مدعمة بالأرقام:

$$Y_t = Y_t + WY_t / R = Y_t ( 1 + W / R )$$

$$Y_{t+2} = Y_{t+1} + WY_{t+1} / R = Y_{t+1} ( 1 + W / R )$$

$$= Y_{t+1} ( 1 + W / R )^2$$

$$\therefore Y_t = Y_t ( 1 + W / R )$$

حيث أن:

Y : الدخل القومي.

t : عامل الزمن .

W : الميل الحدي للدخار.

R : معامل رأس المال.

ويمكن توضيح آثار الوفرة النقدية السنوية والبالغة (2.293) مليون دولار من خلال تكنيك التخطيط الديناميكي وضمن إطار النمو المتوازن (ليس هناك إعادة استثمار وإنما تصنيع مخطط في الخطتين الأولى والثانية وتوسع في الخطة الثالثة)، وفي هذه الحالة نقوم باستثمار الوفرة النقدية المتحققة في كل سنة وعلى مدار ثلاث خطط خمسية لنحقق زيادة في الناتج القومي خلال 16 سنة بحدود 56 مليون دولار.

92.969693 - ( 2.293017 × 16 ) = 56.281421 مليون دولار  
والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلاً :

آثار الوفرة النقدية السنوية

(مليون دولار)

الخطوة المبدئية (1)	الفترة الزمنية t (2)	الوفرة النقدية المستثمرة Yt (3)	الاستهلاك 0.77 (Y) (4)	المدخرات W = 0.23 (5)	الاستثمار I (6)	الناتج المضاف Y (7)
الخطوة الأولى R=1:2.3	0	2.293	1.766	0.527	0.527	0.229
	1	4.815	3.708	1.108	1.108	0.482
	2	7.590	5.844	1.746	1.746	0.759
	3	10.642	8.194	2.448	2.448	1.064
	4	13.999	10.779	3.220	3.220	1.400
الخطوة الثانية R=1:2.3	5	17.692	13.623	4.069	4.069	1.769
	6	21.754	16.751	5.003	5.003	2.175
	7	26.223	20.197	6.031	6.031	2.622
	8	31.138	23.976	7.162	7.162	3.114
	9	36.545	28.139	8.405	8.405	3.654
الخطوة الثالثة R=1:2.3	10	42.492	32.719	9.773	9.773	4.249
	11	49.035	37.757	11.278	11.278	4.903
	12	56.231	43.298	12.933	12.933	5.623
	13	64.147	49.393	14.754	14.754	6.415
	14	72.855	56.098	16.757	16.757	7.285
	15	82.433	63.474	18.960	18.960	8.243
		92.970				

دليل الجدول

- قيمة كل عنصر في العمود (3) وللزمن t تمثل : الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t-1) + الناتج المضاف للزمن (t-1) + الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) ، أي 2.293 مليون دولار .
- قيمة كل عنصر في العمود (4) تمثل: الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × 0.77 .
- قيمة كل عنصر في العمودين ( 5 ، 6 ) = الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × 0.23 .
- الاستهلاك تمثل حصيلة: (الدخل القومي في الزمن t-1) × الميل الحدي للاستهلاك 0.77 .
- قيمة كل عنصر في العمود (7) = قيمة كل عنصر في العمود (6) في الزمن (t) × 1:2.3 .

نخلص مما تقدم أن مبالغ التهرب الضريبي لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توافرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها فيما سبق، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي، إذ أن هروب 184 مليون دولار من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي 802.293 مليون دولار، وإن جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للاستثمارات المولدة، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلك وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

## الاستنتاجات

1. لا يمكن أن ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السينة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .
2. للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالأبعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة.
3. التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام إمكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الأموال .
4. الآثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فساداً مضاعفاً للأول ، فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق أثراً سلبياً مضاعفاً يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

## التوصيات

1. الإصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات.
2. إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الأخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الأمانة وحسن الأداء .
3. تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية .
4. استخدام المزادات، ومخططات العطاءات التنافسية، والآليات التنظيمية المستندة إلى السوق حيثما أمكن .
5. تدعيم قوانين تمويل الحملات والأحكام الخاصة بتضارب المصالح .
6. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الأخرى .
7. حماية أموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول الملتقبة لتلك الأموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الأموال.
8. كسب الشركات المتعدية الجنسية إلى صفوف الجهود الإصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوى
9. إن جميع ما ورد أعلاه من إصلاحات لا تجدي نفعاً ما لم يتم تحويلها إلى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة، وعلى أساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال .

(1) **Global Dynamic of Corruption ,The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption , U.N , CICIP-3 ,Vienna , October 2002 ,P2 .**

(2) روبرت كليتجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 46.

(3) عبد الله الجابري د، الفساد الاقتصادي- أنواعه، أسبابه، آثاره، علاجه، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، ص 9 .

(4) ورقة مناقشة للأستاذة سوزان- أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تموز 1997، ص 39-42 .

(5) الفساد والاقتصاد العالمي، الفصل الثاني الذي كتبه سوزان روز- اكرمان تحت عنوان "الاقتصاد السياسي للفساد"، ص 50-72 .

(\*) شانغ جين وي Shang-Jin Wei أستاذ مساعد للسياسة العامة في كلية كندي الحكومية في جامعة هارفارد ، وزميل أبحاث في كلية الولايات المتحدة والمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية، وباحث مساعد في معهد هارفارد للتنمية الدولية ، قدم ورقة بعنوان : **Corruption in Economic Development : Beneficial Grease ,Minor Annoyance ,or Major Obstacle** إلى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران إلى 1 تموز عام 1998، وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي :

[www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf](http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf)

(6) مقالة لغادة راضي بعنوان " الضرائب الدولية تشتكي...والممولين يتهربون " منشورة على الموقع التالي :

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowlia/namaa24-10-99/namaa.asp>

(7) مقالة منشورة على الموقع التالي :

<http://ar.wikipedia.org>

(8) مقالة لفضيلة مختاري منشورة بتاريخ 17 / 10 / 2007 على الموقع التالي :

<http://www.echoroukonline.com>

(9) د . عبد العال الصكبان، "مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق " الطبعة الأولى، بغداد، 1972، ص ص 286-287 .

(10) المرحلتين الأولى والثانية أوردها د . عبد العال الصكبان في كتابه، انظر المصدر السابق، ص ص 287-286 .

(\*\*) تم الاعتماد على نموذج رياضي في سياق بحث للدكتور يحيى غني النجار منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد لجامعة بغداد ، وللمرجوع إليه انظر:  
د . يحيى غني النجار، تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 1 ، السنة 3 ، 1982 ، ص ص 55-71 .

(\*\*\*) تم اعتماد الميل الحدي للاستهلاك استناداً لدالة الاستهلاك التالية:  $C = 1.2706 + 0.774 \ln Y$  التي توصل إليها الدكتور فؤاد الدهوي في بحثه الموسوم بتقدير الميل الحدي للاستهلاك في العراق للسنوات 1963-1979 ، المنشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 1، السنة 3، 1982 ، ص ص 213-226 .

(\*\*\*\*) انظر : د . يحيى غني النجار، تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 1، السنة 3 ، 1982 ، ص ص 59-60 .

(\*\*\*\*\*) يعرف المعجل بأنه التغيرات النسبية في الاستثمارات الجديدة التي تحفزت عند تزايد الدخل والإنفاق الاستهلاكي لكي يحافظ الاقتصاد على استمرار نموه .

(11) انظر: د. يحيى غني النجار ، تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص ص 60-64 .

(12) Al-Dahwi , F .A. ,”Education and Economic Growth in Iraq ,1953-1972 “ , Unpublished Ph .D. Thesis ,The University of Newcastle upon Tyne , October , 1977,p.105 .